قراءات ومراجعات

قراءة في كتاب
الحركة الكردية المعاصرة*
دراسة تاريخية وثائقية-١٨٣٣-١٩٤٦م
تأليف: عثمان علي**

قراءة: محمد علي الأحمد***

هذا الكتاب من الدراسات القليلة التي تناولت المسألة الكردية بمنهجية علمية أكاديمية، فهو متميز في موضوعه، جديد في أسلوبه ومنهجه، ويعد إضافة معرفية نوعية في بابه، نظراً لما يقدمه من رؤىً وأفكار، ولتوافق صدوره مع دخول الحالة الكردية منعطفاً تاريخياً جديداً، نقلها من الإطار الفكري والسياسي النظري إلى التجربة العملية التطبيقية على أرض الواقع، في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م، وذلك بإقامة كيان إقليم كردستان في شمال العراق، الذي يعدّ من الناحية العملية نواةً لدولة كردية مستقلة قابلة للتشكل في المستقبل، وتكون أمراً واقعاً بين دول المنطقة، تستقطب الأقليات الكردية في محيطها الإقليمي وفي أنحاء العالم.

جاء في مقدمة الكتاب أن المؤلف أراد له أن يكون في جزأين، الأول -وهو الذي بين أيدينا- مخصص للحديث عن الحركة الكردية المعاصرة في الفترة بين ١٨٣٣-١٩٤٥م، والثاني مشروع مستقبلي يطمح المؤلف أن يُعِدّه لاحقاً.

---

* علي، عثمان. **الحركة الكردية المعاصرة: "دراسة وثائقية تاريخية"**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٨م.

** باحث في الفكر والتاريخ الكردي، ولد عام ١٩٥٥م في قرية ليلان، محافظة كركوك شمال العراق، حصل على الدكتوراه من جامعة تورنتو عام ١٩٩٣م، يعمل حالياً محاضراً في قسم التاريخ بمعهد رايرسون في كندا.

*** دكتوراه تاريخ عرب حديث، الأردن، يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ- جامعة الحديدة- اليمن.
mohdalisham@yahoo.com

ويشير إلى أن الجزء الأول مترجم عن النسخة الإنكليزية التي هي أصل أطروحته للدكتوراه، والتي استمدت أغلب معلوماتها من أرشيف وزارة الخارجية والمستعمرات البريطانية، المحفوظ بدار الوثائق العامة، والمتحف البريطاني في لندن؛ إذ تتوافر في هذا الأرشيف ملفات مهمة عن منطقة كردستان، فضلاً عن مصادر أخرى اعتمد عليها المؤلف في استقاء معلوماته، من بينها وثائق الأرشيف العثماني، لاسيما في الأحداث التي سبقت الحرب العالمية الأولى.[١]

تبرز أهمية هذا الكتاب من مناقشته لموضوعات مهمة في التاريخ الكردي، وانطلاقه في طروحاته من رؤىً وتصورات يعتقد المؤلف أنها حقائق تاريخية، أو على الأقل يفهمها على أنها كذلك، ويكشف عن جوانب من منهجيته في تناول الأحداث التي يناقشها في فصول الكتاب، مشيراً إلى قناعته بالمنهجية الإسلامية في التاريخ، ثم اعترافه بأنه يخالف هذه المنهجية في جوانب، معللاً ذلك بأن المنهجية الإسلامية تتصف بالشمولية؛ إذ تقف عند الحدث لأخذ العبرة منه، أي من أجل كشف السنن الكونية التاريخية (القوانين الموضوعية). ولهذا فهو لا يلزم نفسه بالأخذ بها؛ لأنه لا يقبل بإسقاطات الرؤى الإسلامية على أحداث التاريخ الكردي،[٢] ثم يصرح بأن هذه الدراسة تتناول الأحداث من منهجية خاصة، تأخذ بالاعتبار أهمية الأحداث في كردستان، ضمن سياق أحداث العالم الإسلامي، ويؤكد بأنه حاول النظر –نقدياً– إلى نتاجات بعض المؤرخين الكرد، الذين تناولوا التاريخ الكردي بمنهجية غربية استشراقية، وسعى إلى تقويمها.[٣] كما تبرز أهميته أيضاً بما يقدمه من معلومات وثائقية للمختصين وللمهتمين بالشأن العراقي والمسألة الكردية على حدّ سواء؛ لأنه يساعد على فهم أبعاد المسألة الكردية، وارتباطها بالعراق وبالدول المجاورة له.[٤]

---

[١] علي، **الحركة الكردية المعاصرة "دراسة وثائقية تاريخية"**، مرجع سابق، ص١٩.
[٢] المرجع السابق ص١٩-٢٠.
[٣] المرجع السابق، ص٢٠.
[٤] المرجع السابق، ص٢٢.

لقد أقر المؤلف بأن الأكراد في العراق يمتلكون لأول مرة في تاريخهم ثقلاً سياسياً، وقد أسهم هذا الثقل في دفع المسألة الكردية إلى واجهة الأحداث. ومن تجليات هذا الثقل السياسي إمساك الأكراد بمفاصل رئيسة للسلطة في العراق، مثل رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية وغيرهما، مما جعلهم مؤثرين في صناعة القرار السياسي العراقي، ورسم مستقبل هذا البلد.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فيرى المؤلف أن اللوبي الكردي المؤثر والمنظم خارج العراق من ناحية، ورغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية، سيمكن الأكراد في تركيا من تحقيق المزيد من المكاسب القومية لهم، فضلاً عن أن مكاسب الكرد الحالية في العراق، مثل تمسكهم بفكرة الفدرالية، وما حققه هذا التمسك لهم من ثمار عملية، عكست ثقلهم وتأثيرهم على الساحة السياسية العراقية، لاسيما في المجال الإعلامي والدعائي للمسألة الكردية، من خلال ما أوجدوه من فضائيات، ومحطات إعلامية كردية عراقية ناطقة باسمهم. وكل ذلك انعكس أيضاً على أكراد الدول المجاورة للعراق، مثل أكراد إيران وسوريا وتركيا، الأمر الذي ينقل المسألة الكردية إلى آفاق جديدة في المرحلة المقبلة،[٥] ويزيد من احتمالات نجاح (السيناريوهات) التي رسمها الأكراد لأنفسهم في هذه المنطقة.

هذه الإشكالية وسواها من المسائل الكردية في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، ناقشها المؤلف في فصول الكتاب الستة عشر، وسعى لمعالجتها بالاعتماد على الوثائق والمعلومات المتوافرة لديه خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ومن ثم أراد بيان تأثير الحركة الكردية على التشكيل الجيوسياسي لدول الإقليم، وعلى استقرار المنطقة بشكل عام.

تناول الفصل الأول مسألة: الكرد في الصراع الروسي- العثماني، وكشف الدور المهم الذي لعبه الكرد في هذا الصراع، خلال القرن التاسع عشر؛ إذ حاول كل من

[٥] المرجع السابق، ص٢١.

الروس والعثمانيين ضم الكرد إلى جانبه طيلة فترة هذا الصراع، وقد استغل الكرد حالة التناقض بين الإمبراطوريتين العثمانية والروسية للخروج على العثمانيين، والاستقلال بمناطقهم في شرق الأناضول، التي تعدّ آنذاك جزءاً من أملاك الدولة العثمانية. ويكشف هذا الفصل دور طرف ثالث في الصراع العثماني الروسي، وهو بريطانيا، حين قدّمت هذه الأخيرة مذكرة مشتركة مع كل من فرنسا وروسيا، للسلطان العثماني عبد المجيد الأول بن محمود الثاني، تطالب بقمع ثورة الأكراد (تمردهم) الذي كان بين ١٨٤٢ – ١٨٤٧م، فاستجاب السلطان وقضى على هذه الثورة؛ تجنباً لتدخل بريطانيا تحت ذريعة حماية المسيحيين الآشوريين، الذين زعمت بريطانيا أنهم يتعرضون للمذابح.[٦]

ويتحدث المؤلف في الفصل الثاني عن: دولة مير محمد السوراني، ويبرز ميزات هذا الرجل، بأنه كان سياسياً وإدارياً وعسكرياً ناجحاً، وأنه حكم ما أسماه المؤلف منطقة كردستان الجنوبي (كردستان العراق) بين ١٨٢٨ و ١٨٣٦م، وأنه شكل خطورة على الدولة العثمانية لا تقل عن خطورة محمد علي باشا عليها في مصر أثناء الفترة ذاتها.[٧] وذلك لغلبة النزعة الانفصالية (الاستقلالية) على تحركاته، ولهذا يقول المؤلف: "بذل الأمير محمد جهداً كبيراً لتأسيس دولة عصرية في كردستان، تكون نداً للدولة العثمانية والدولة الإيرانية." ويضيف: "إن إمارته تمتعت باستقلال تام، وأعطت السلطان العثماني الولاء الرمزي، لكونه يمثل الخلافة الإسلامية."[٨] وقد حظي هذا القائد الكردي بتأييد الأكراد واندفاعهم وراءه، مدللاً على هذا باستقبال أكراد إيران له بوصفه محرراً لهم، ورأوه قائداً كردياً لكل كردستان.[٩] ويختم هذا الفصل بالرد على من أسماهم بالشوفينيين العرب والترك والفرس، الذين يرون أن الكرد يعوزهم رجال من ذوي

---

[٦] المرجع السابق، ص٣٢-٣٤.
[٧] المرجع السابق، ص٣٥.
[٨] المرجع السابق، ص٣٦.
[٩] المرجع السابق، ص٣٦-٣٧.

الحنكة السياسية.[١٠] ويلاحظ هنا بروز شخصية المؤلف في التعليق على هذه الأحداث، وذلك بتدخله الواضح في إيراد النصوص التي تعزز رؤيته، ثم توجيهه الأحداث بما ينسجم مع رؤاه الفكرية، التي تتناغم في كثير من جوانبها مع سائر التيارات السياسية والفكرية على الساحة الكردية، التي يبدو فيها بشكل جلي تغليبه النزعة القومية على الانتماء الوطني والإسلامي.

أما في الفصل الثالث: حكومة بدرخان الكردية والصراع الكردي– الآشوري ١٨٤٣-١٨٤٧م، فيشير فيه المؤلف إلى النسب العريق لهذا القائد الكردي، وأن أسرته حكمت إمارة بوتان، الواقعة فيما يعرف حالياً بمنطقة الجزيرة في المنطقة الكردية التركية بجنوب شرق تركيا، ومؤسس هذه الإمارة عبد العزيز الكامدي، الذي يقال إنه من أحفاد الصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه. ثم يبين مكانة الأمير بدرخان بين الأكراد بوصفه شخصية تاريخية مرموقة، وأنه أسس إمارة بوتان سنة ١٨٤٣م، وجعل عاصمتها جزيرة ابن عمر، وأنه أقام في هذه المنطقة دولة عصرية منذ مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ولأجل هذا ذهب كثير من المستشرقين إلى القول: إن حركته كانت حركة قومية تهدف إلى تحرير كردستان من النير القومي التركي المتمثل في الدولة العثمانية.[١١] ولابد من التنويه هنا إلى أن استشهاده بأقوال المستشرقين، إنما يراد به التعبير عن النزعة الانفصالية لدى الأكراد عن جسم الدولة العثمانية، التي كانت آنذاك تظلل جميع المسلمين براية الخلافة الإسلامية، وقد قصد المستشرقون من ذلك دق إسفين الخلاف بين الدولة العثمانية ورعاياها المسلمين الكرد، وتحريضهم على الانشقاق عنها والخروج عليها في مناطقهم الخاضعة لها، من خلال إيراد كلمة: "نير" التي تصف سيادة الدولة العثمانية على منطقة كردستان بهذه الصفة، وترى الخروج على السلطة العثمانية تخليصاً للأكراد من هذا النير القومي

[١٠] المرجع السابق، ص٤٤.
[١١] المرجع السابق، ص٥٠-٥٢.

التركي!! فالمؤلف لم ينتبه لهذا المنـــزلق، ووجد نفسه مندفعاً وراء عاطفتـــه القوميـــة الكردية، التي تغلب في بعض الحالات على انتمائه الإسلامي.

ثم يشير المؤلف إلى احتدام الصراع بين هذه الإمارة الكردية في مطلع الأربعينـــات من القرن التاسع عشر، والآشوريين بقيادة المار شمعون، المتعايشين مـــع الأكـــراد في مناطقهم بكردستان العراق. وتكمن أسباب الحرب بين الطرفين، في رفض الآشوريين مساندة الأكراد في رد الحملة العثمانية المتوجهة للقضاء على الإمارة الكردية القائمة في منطقة كردستان؛ إذ أدى الآشوريون دوراً سلبياً حاسماً في جـــرِّ الأكـــراد إلى هـــذه المواجهة مع الجيش العثماني، بتحريض من بريطانيا الداعمة للآشوريين، وفق ما يقوله الأكراد، وبالتالي القضاء على هذه الإمـــارة الكرديـــة الناشـــئة، وعلـــى توجهاتهـــا الاستقلالية.

وفي الفصل الرابع المخصص للحديث عن: حركة الشيخ عبيد الله طه النهري بين ١٨٨٠- ١٩٩٣م، يحلل المؤلف العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في هـــذه الحركـــة الثورية الكردية، ويرى أنها نقطة مضيئة في تاريخ الكرد؛ إذ هي امتـــداد واســـتمرار لحركة مير محمد السوراني، وحركة بدرخان، وهي رد فعل على سياسة الإصـــلاحات والتنظيمات العثمانية، بما تحمله من توجهات لإحكام سيطرة السلطة المركزية العثمانية في استانبول على الولايات والأطراف، التي تبدي نزعات استقلالية انفصـــالية عـــن الدولة؛[١٢] إذ يعدّ الأكرادُ التنظيماتِ العثمانيةَ ذات سمة تتريكية للعناصـــر الســـكانية المنضوية تحت راية الخلافة العثمانية، في حين يراها الباب العالي العثماني ذات صـــبغة إصلاحية للدولة، ويراد منها تحديث الدولة، وتجديد دمائها، وإعادة القوة إلى أوصالها.

ويرى المؤلف أن حركة الشيخ عبيد الله النهري حلقة من حلقات الجهاد التي قام بها شيوخ الطرق الصوفية وأتباعها، إبان الهجمة الأوربية في القرن التاسع عشر علـــى العالم الإسلامي، مثل حركة عبد القادر الجزائري في بلاد المغرب، وحركـــة الشـــيخ

[١٢] المرجع السابق، ص٧٩.

شامل في القفقاس، وحركة عثمان دان في نيجيريا،[١٣] ويرى المؤلف أن هناك ربطاً عضوياً بين المنهج والهدف في حركة الشيخ عبيد الله النهري النقشبندي؛ إذ هي منافحة عن الشريعة الإسلامية، بوصف الشريعة منهجاً للحكم والحياة، وهي المدافعة عن حقوق الأكراد المسلمين، بوصفهم مظلومين في بلادهم. ويخلص إلى القول: "إن حركة الشيخ عبيد الله، شأنها شأن باقي الحركات الجهادية الصوفية الكردية الأخرى، لم تحقق أهدافها، على الرغم من أنها كانت تحوز تأييداً شعبياً ساحقاً من قبل المسلمين الكرد، لأنها اصطدمت بالمصالح الاستراتيجية للقوى الأوربية في مناطق نفوذها التابعة للدولة العثمانية والقاجارية الإيرانية، فضلاً عن عوامل داخلية موضوعية لعبت دورها في إخفاق هذه الحركة."[١٤]

ويناقش في الفصل الخامس: السلطان عبد الحميد والألوية الحميدية الكردية ١٨٨١-١٩٠٩م، المرحلة التاريخية المهمة من تاريخ الكرد. ويلفت النظر في هذه الفترة إلى ظهور صراع استعماري مرير على الولايات الشرقية في الأناضول (كردستان– تركيا)، وأن الخليفة عبد الحميد الثاني أدّى دوراً بارزاً في حسم هذا الصراع، الذي دخل فيه الأكراد في حرب أهلية مريرة مع الأرمن، استمرت لأكثر من عقد من الزمن، ثم يعرض السِمات الرئيسة لسياسة الخليفة عبد الحميد الثاني تجاه الكرد، الذي استطاع بذكائه وحكمته وتوجهه الإسلامي الخالص، وببعد نظره السياسي، أن يوظف الكرد لخدمة الجامعة الإسلامية، التي دعا إليها، وجعلها سبيلاً لإعادة الهيبة والقوة للدولة العثمانية، ولإحياء الخلافة الإسلامية، بعد أن أطلق عليها الغربيون صفة الرجل المريض، وسعوا لاقتسام ممتلكاتها عن طريق ما أسموه بالمسألة الشرقية.[١٥] ويختم المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى نجاح آخر حققه الخليفة عبد الحميد الثاني، من خلال تشكيله للألوية الحميدية العسكرية الكردية، وأدى هذا التشكيل

---

[١٣] المرجع السابق، ص٧٩.

[١٤] المرجع السابق، ص٧٩-٨١.

[١٥] انظر: كامل، مصطفى. **المسألة الشرقية**، مصر: مطبعة الآداب، ط١، ١٨٩٨م.

لتحويل أكراد الدولة العثمانية إلى أخلص الدعاة لسياسته، نتيجة الأثر الطيب الذي تركه ذلك في نفوس المسلمين الكرد، وعززت في قلوبهم الإخلاص والوفاء للخلافة الإسلامية.[١٦]

ويتابع المؤلف في الفصل السادس: كردستان في ظل الاتحاد والترقي ١٩٠٨-١٩١٨م، التطورات المثيرة التي بدأها الاتحاديون (قادة جمعية الإتحاد والترقي) بالانقلاب على الخلافة العثمانية، وخلع الخليفة عبد الحميد الثاني، والتغيير الجذري للدولة من النظام الإسلامي إلى النظام العلماني الغربي، مع إبقاء لقب الخلافة ومظاهرها الرسمية بشكل اسمي وصوري فقط. ويرى المؤلف هذه المرحلة من تاريخ كردستان والحركة الكردية القومية، بأنها مرحلة دقيقة ومهمة في نمو الفكر القومي الكردي وتبلوره، وأنها ستترك آثارها على الحركة الكردية طيلة القرن العشرين.[١٧] ويشير إلى أن أبرز هذه الآثار تمثل في تقسيم منطقة كردستان -كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى- إلى كردستان الجنوبية، التي أُخضعت لبريطانيا، بوصفها جزءاً من الأراضي العراقية، وكردستان الشمالية التي منحت للروس آنذاك، ثم ما لبثت أن صارت جزءاً من الأراضي التركية، إثر انسحاب القوات الروسية منها إلى حدودها الحالية مع تركيا، وفق الصيغة المتفق عليها مع الحلفاء. ويقدم المؤلف إحصائيات للمذابح التي تعرض لها الأكراد على أيدي الأرمن من جهة، والروس من جهة ثانية، في سنة ١٩١٥م، والسنوات التي تلتها، إضافة إلى مذابح الطورانيين الأتراك ضد الأكراد، من أجل تتريكهم وتهجيرهم، والتي تسببت في قتل وتشريد نحو مليون كردي،[١٨] الأمر الذي أدى إلى انطلاق الحركة القومية الكردية كردة فعل ضد سياسة الاتحاديين التتريكية للعناصر القومية والسكانية الأخرى، التي كانت تضمها الدولة العثمانية.

---

[١٦] علي، **الحركة الكردية المعاصرة**، مرجع سابق، ص١٣٣، ١٣٧، ١٥٢.

[١٧] المرجع السابق، ص١٥٥.

[١٨] المرجع السابق، ص٢٨٤-٢٨٦.

ويتفق ما قاله المؤلف هنا حول ردة الفعل الكردية ضد السياسة التتريكية، مع الكثير من الكتاب المعاصرين، الذين عدّوا توجه العناصر العرقية الأخرى من أبناء الرابطة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، نحو الاعتداد بقومياتهم والدعوة لها، إنما كان رداً على سياسة التتريك القومية التي أراد الطورانيون من رجال الاتحاد والترقي فرضها على العناصر السكانية الأخرى، كالعرب والكرد والأرمن وغيرهم،[١٩] وبالتالي انطلقت الثورات الكردية الواحدة تلو الأخرى، لرد ظلم القوميين الطورانيين الأتراك عن الشعب الكردي.

وفي الفصل السابع يتحدث المؤلف عن حكومة الشيخ محمود الأولى ١٩١٨-١٩٢٠م، التي شكلها الانكليز لإدارة كردستان الجنوبية (كردستان العراق حالياً)، وأن حكمها كان قبلياً. ويبين من خلال الوثائق التي عرضها، أن السياسة البريطانية اعتراها الفشل، لأسباب موضوعية أبرزها؛ عدم وجود تفاهم بين الشيخ محمود والبريطانيين الذين اعتمدوا عليه لإنجاح هذه السياسة، فضلاً عن عوامل أخرى أسهمت في إسقاط حكومته، منها عدم وضوح السياسة البريطانية تجاه الكرد، وعدم وجود شعور قومي يجمع هؤلاء حول قضيتهم، واختلاف زعمائهم وتفرق كلمتهم، وذلك كله عزز توجه بريطانيا لإفشال الشيخ محمود،[٢٠] وحكم العراق وكردستان بشكل مباشر.

وتشكل: إدارة ميجر (سون) في كردستان الجنوبية ١٩١٩-١٩٢١م مادة الفصل الثامن؛ إذ جاءت هذه الإدارة خطوة بديلة لحكومة الشيخ محمود التي حكمت كردستان العراق، وأسقطتها بريطانيا. وتشير الوثائق إلى أن سياسة الانكليز هذه كانت تعوزها الحكمة، وتفتقر إلى الحزم والتناسق في اتخاذ القرارات؛ إذ سرعان ما أدركت بريطانيا، وبعد خمسة أشهر من الحكم المباشر لكردستان العراق، أن الحكم

---

[١٩] انظر: حسين، محمد محمد. **الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر(٢ ج)**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٨٢م، ج١، ص٧٨، ١١١، ٢٨٠.

[٢٠] علي، **الحركة الكردية المعاصرة**، مرجع سابق، ص٢٨٩، ٢٦٢-٢٦٧.

غير المباشر عن طريق زعماء الكرد هو الخيار الوحيد المتوافر لديها، ولذلك سعت لإيجاد قادة ووجهاء أكراد يديرون هذه المنطقة باسم الحاكم البريطاني، كما فعلت مع الشيخ محمود. وفي الوقت ذاته سعت بريطانيا لإثارة القومية الكردية في نفوس الأكراد؛ لاستغلال هذه النعرة العرقية في هجومها المباشر ضد الحركات الإسلامية المقاومة لها في هذه المنطقة؛ لأنها تحتل العراق، وضد البلاشفة الروس المجاورين لنفوذها. ومن ناحية ثانية استغلت بريطانيا الكرد لتهدئة الأوضاع بين العراق الذي تحتل بريطانيا أراضيه، وتركيا.

وأبان المؤلف في هذا الفصل أيضاً، ثورات الأكراد في كردستان العراق؛ إذ انتفضوا مرات عدة ضد الاحتلال والوجود الإنكليزي في بلادهم، وكان الدافع الرئيس لهم في ذلك إيمانهم بالجامعة الإسلامية،[٢١] التي أحسن الخليفة عبد الحميد الثاني الاستفادة منها في استجماع قوة المسلمين بشكل عام، ومنهم الأكراد في هذه المنطقة، ووظف هذه القوة ووجهها لدعم الخلافة الإسلامية، ولمقاومة أعدائها الإنجليز الذين يحتلون البلاد الإسلامية في العراق وغيرها. وخلص هذا الفصل إلى أن الخطوات الرئيسة لتقسيم كردستان الكبرى إلى أقاليم تتبع البلدان التي تقع فيها، إنما جاءت في هذه الفترة نتيجة طبيعية لاتفاقية سايكس بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام ١٩١٥م، واتفاقية سان ريمون الموقعة بين الحلفاء عام ١٩٢٠م، وكذلك اتفاقية لوزان الموقعة بين هؤلاء الحلفاء عام ١٩٢٣م، وأن ذلك جاء نتاجاً لصراع المصالح بين الدول الأوربية الكبرى في اقتسام أملاك الدولة العثمانية المنهزمة في الحرب العالمية الأولى.[٢٢]

ويسلط الفصل التاسع الضوء على: إسماعيل آغا سمكو ثعلب السياسة الكردية ورائدها في البراغماتية؛ إذ قاد هذا الزعيم الكردي حركة مسلحة في كردستان، وأسس حكومة كردية بين ١٩٢٠-١٩٢٦م، وتتسم حركته بتوجهاتها الإسلامية الممزوجة بالمشاعر القومية، ويبين أن ثورة سمكو باءت بالفشل، على الرغم من

[٢١] المرجع السابق، ص ٣٦٨-٣٦٩.
[٢٢] المرجع السابق، ص٣٧٠.

البراغماتية المفرطة في شخصيته، فهي لم تفده في تحقيق أهدافه وأهداف الكرد؛ لأنه لم يستوعب لعبة توازن القوى الإقليمية والدولية، لذا سعت بريطانيا لإسقاط حكومته والقضاء عليه، جراء تعهداتها للكيانات السياسية القومية العلمانية التي تحكم في العراق وإيران وتركيا، بعدم الموافقة على إقامة دولة للأكراد في مناطقهم، وفق ما أقرته اتفاقات سايكس بيكو، ولوزان.

وفي الفصل العاشر: حكومة الشيخ محمود الثانية، وما تتميز به من حملها للواء القومية الكردية وللجامعة الإسلامية في آنٍ معاً، يتبين أن الإنكليز أعادوا الشيخ محمود مرة ثانية في ١٢ أيلول ١٩٢٢م من منفاه في الكويت إلى بغداد، زعيماً للأكراد وملكاً عليهم، ثم شكّل حكومة محلية بدعم منهم؛ لتكون منطقته كردستان العراق قوة فاصلة بين العراق وتركيا،[٢٣] كي يستغل الإنكليز وجوده حاكماً للأكراد في هذه المنطقة، وقد دامت إدارة حكومة الشيخ محمود الثانية من أيلول ١٩٢٢م حتى تموز١٩٢٤م، ثم قرر الانكليز إسقاطها، لانتهاء الدور الذي شكلت من أجله، وهو إبطال تأثير التهديدات التركية لشمال العراق، ودعم حكومة الملك فيصل الأول في بغداد، وتعزيز موقفه ملكاً على العراق، وكذلك ضرب فكرة الجامعة الإسلامية التي استفادت تركيا منها في كسب تعاطف الأكراد العراقيين بوصفهم مسلمين، بتنشيط الفكرة القومية الكردية لديهم، ويختم هذا الفصل ببيان نجاح بريطانيا في هذه المنطقة، من خلال تشجيع الطموح القومي للكرد، وتوظيفه مؤقتاً لتحقيق أهدافها الاستعمارية في العراق.[٢٤]

وفي الفصل الحادي عشر يلفت المؤلف النظر إلى: الكرد ومحادثات لوزان للسلام ١٩٢٢-١٩٢٣م، ويؤكد أن الأكراد قُدّموا كبش فداء للأتراك ودول الحلفاء؛ إذ أجازت اتفاقية لوزان التي وقعّت في ٢٤ تموز١٩٢٣م تقسيم المناطق الكردية المسكونة بالمواطنين الأكراد، بين كل من العراق وتركيا وسوريا، وأن بريطانيا سحبت تأييدها

[٢٣] المرجع السابق، ص٤٣١-٤٣٢، ٤٣٧.
[٢٤] المرجع السابق، ص٤٥٩-٤٦١.

لاستقلال كردستان إرضاءً لتركيا، ولكسب تأييد هذه الأخيرة لتحقيق الاستراتيجية البريطانية بعزل روسيا البلشفية.[٢٥]

ويتناول الفصل الثاني عشر: العامل الكردي في قضية الموصل ١٩٢٢-١٩٢٥م؛ إذ يسبر أغوار هذه القضية ويعيدها إلى جذورها الأولى في العهد العثماني، الذي كانت ولاية الموصل فيه إحدى الولايات العثمانية، وتم ضمها إلى العراق بعد مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣م، من قبل بريطانيا المفوضة بالانتداب على هذا البلد العربي بموجب قرارات عصبة الأمم آنذاك،[٢٦] وأنها بذلك -حسب رؤية المؤلف- ألغت حق الأكراد والتركمان كأغلبية فيها، وأظهرت العرب على من سواهم من هذه العرقيات، على الرغم من أنهم أقلية فيها.[٢٧]

ويبدو أن المؤلف غلبت عليه نزعته القومية، وحملته على تبني هذا الموقف الذي يجعل العرب أقلية في ولاية الموصل؛ إذ تشير الوثائق والإحصائيات المعاصرة أن العرب في منطقة الموصل -وهي المحافظة المترامية الأطراف، والتي تعدّ من أكبر المحافظات العراقية- ليسوا أقلية فيها، بل يشكلون أغلبية سكانها، مقارنةً بالأكراد والتركمان، ثم يبرز المؤلف العامل الجوهري الذي دفع بريطانيا لهذا الاتجاه، وهو رغبتها في الحفاظ على مصالحها الإمبريالية، مثل البترول، وكذلك السيطرة على المنافذ الحيوية في المنطقة.[٢٨]

أما في الفصل الثالث عشر فيميط اللثام عن: حركة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥م، ويكشف عن دور الشريعة الإسلامية ومعها الفكر القومي الكردي في هذه الحركة، ويربط المؤلف بين حركة الشيخ سعيد، وقيام مصطفى كمال أتاتورك بحملة استئصال كل جذور الخلافة الإسلامية ومظاهرها من حياة المجتمع العثماني المسلم، بأكراده

---

[٢٥] المرجع السابق، ص٤٦٣، ٤٨٢-٤٨٣.
[٢٦] المرجع السابق، ص٤٨٥-٤٨٧، ٥٠٣.
[٢٧] المرجع السابق، ص٥١٣-٥١٤.
[٢٨] المرجع السابق، ص٥١٨.

وأتراكه وسائر عناصره العرقية. هذه الحملة التي أطلق عليها أتباع أتاتورك وأجهزته الحكومية: حملة استئصال التخلف والإقطاعية والنظام القديم (الخلافة).

فحركة الشيخ سعيد رد على الحملة الشرسة لمحاربة الإسلام والرموز والمؤسسات الإسلامية، وكانت صورها العملية إصدار حكومة مصطفى كمال في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٢٥م قانوناً حظر بموجبه الطرق الصوفية، فضلاً عن مجموعة من القوانين طبقت على كافة المحافظات والمناطق التركية، بوصفها خطوات جذرية لتغريب المجتمع التركي. وعلاوة على هذا اكتسبت هذه الحركة طابعاً قومياً يعبّر عن رفض شريحة كبيرة من المجتمع التركي وهم الأكراد، للفكر والثقافة التغريبية الوافدة، التي أراد أتاتورك فرضها على الشعب التركي المسلم وإلغاء هويته الحضارية.[٢٩] وتعبر عن سعي الشيخ سعيد لتأسيس دولة كردية يعيد فيها دولة الخلافة وفق مصادر ذكرها المؤلف؛[٣٠] لأنها كانت على تواصل مع دعاة الخلافة خارج حدود تركيا بقيادة محمد سليم أحد أبناء عبد الحميد الثاني. ويربط المؤلف بين هذه الحركة الكردية ودفاعها عن حقوق الكرد، والدفاع عن الإسلام، ويؤكد أن الرد من قبل مصطفى كمال أتاتورك وجيشه على هذه الثورة الكردية الإسلامية كان عنيفاً وشرساً؛ إذ هاجمت قوات أتاتورك كردستان الشمالية، وفرضت فيها الأحكام العرفية، وشكّلت ما سمي بمحاكم الاستقلال التي تحكم بالإعدام على كل المنتسبين للثورة الكردية الإسلامية، وهُجّر الآلاف من الأكراد من قراهم. وبانتهاء حركة الشيخ سعيد انتهت مرحلة من مراحل جهاد الأكراد دامت أكثر من مائتي عام، كان فيها دور الريادة للطرق الصوفية، التي تعدّ قيادة تقليدية للكرد.

ويجمع الفصل الرابع عشر بين: حركتي الشيخ محمود الثالثة والشيخ أحمد البرزاني ١٩٣٠-١٩٣٢م؛ إذ يرى فيهما امتداداً للحركات الكردية التي سبقتهما، ويقدم روايات متباينة عن هاتين الحركتين؛ إذ تبين الرواية الرسمية البريطانية والعراقية بأن

[٢٩] المرجع السابق، ص٥١٩، ٥٦٠-٥٦٣.
[٣٠] المرجع السابق، ص٥٥٤.

الأكراد تحركوا للانفصال في أيلول١٩٣٠م، فقد بدأ الشيخ محمود تمرده في منطقة السليمانية شمال العراق، وتبع ذلك تمرد الشيخ أحمد البرزاني، ومعه المُلا مصطفى البرزاني في الفترة ذاتها. بينما تنطق الرواية الكردية بأن حركتهم كانت تحدياً للحكومة العراقية العميلة لبريطانيا المحتلة للعراق، وكنتيجة لتجاهل الطرفين للحقوق الكردية، والسعي لفرض "التعريب" على كردستان، فضلاً عن سحب حقوق الأكراد منهم، وهي الحقوق القومية التي حصلوا عليها في بداية العشرينات من القرن العشرين.[٣١] وينوه المؤلف إلى الرابط الذي يجمع بين الحركات الكردية الثورية المتواصلة في شمال العراق، والحركات الكردية في جنوب شرق تركيا؛ إذ هو تأكيد على عزم الأكراد المتواصل في السعي نحو الاستقلال، وأن هذه المناطق كانت على مدار العقود المتتالية، ساحات تدريب أو مختبراً للحكومات العراقية المتعاقبة، لتدريب جيوشها وأسلحتها الفتاكة فيها، وأن قمع حركتي الشيخ أحمد والشيخ محمود هما نتاج العقلية والممارسة العراقية، وبدعم بريطانيا التي تعد مصالحها الاستعمارية المحرك الأساس لسياستها في المنطقة، وأن تعاملها مع الحركات الكردية نابع من هذه السياسة وهذه المصالح.[٣٢]

ويعرج المؤلف في الفصل الخامس عشر على: حركة بارزان الثانية ١٩٤٢-١٩٤٥م، ويكشف الدور الرئيس لمصطفى البرزاني، بوصفه قائداً عسكرياً وسياسياً في الإعداد لثورة برزان الثانية، ثم يقدم تصوراً عن أبعاد الصراع بين الحكومة العراقية المدعومة من الانكليز من جهة، والحركات الثورية الكردية، التي تشمل تجمع مصطفى البرزاني وحزب (هَيوا) من جهة أخرى، ويضع هذا الصراع في سياقه الزمني والاستراتيجي، ويعدّه فصلاً من فصول إلحاق كردستان بالعراق كدولة قومية (عربية)، ثم يبين الأسباب الذاتية والموضوعية التي أسهمت في إفشال حركة برزان الثانية، ويضيف إليها دور الإنكليز وتدخلهم العسكري والسياسي لصالح الحكومة المركزية في

---

[٣١] المرجع السابق، ص٥٧٩.

[٣٢] المرجع السابق، ص٦٥٨-٦٥٩.

بغداد.[٣٣] وقد ختمت هذه الجولة، بإلحاق منطقة برزان بالدولة العراقية، بالطريقة نفسها التي الحقت بها منطقة السليمانية وما حولها أيام ثورة الشيخ محمود، بين ١٩١٨-١٩٣٢م، ما يقدم نتيجة أخرى يراها المؤلف حقيقة لا مراء فيها، وفق قناعة الجانب الكردي، وأنها تفنّد ادعاءات الحكومات العراقية المتعاقبة، ومفادها أن الإنكليز لم يكونوا يدعمون الأكراد في ثوراتهم ضد العراقيين، بل على العكس كانوا يرون في هذه الثورات تمرداً وخروجاً عن الدولة العراقية الشرعية، وأنه لولا الدعم المطلق من الإنكليز لهذه الدولة الواقعة تحت هيمنتهم، لما كانت كردستان الجنوبية (كردستان العراق) جزءاً من دولة العراق ككيان سياسي بحدوده الحالية.[٣٤]

ويتحدث المؤلف في الفصل السادس عشر والأخير عن: جمهورية كردستان في مهاباد،[٣٥] ملاحظات في أسباب الظهور والسقوط. ويبين أنها ظهرت بين عامي ١٩٤٥م و١٩٤٦م، ثم بدأت تكتسب أهميتها من خلال الكشف عن الوثائق الرسمية لكل من إيران وروسيا وبريطانيا وأمريكا. ويعتقد المؤلف أن ثمة عوامل محلية وإقليمية ودولية أسهمت في تمكين الكرد من تحقيق حلمهم الذي راودهم لأكثر من مائة عام، بتأسيس كيان قومي لهم، ولو لفترة وجيزة. وبالمقابل وجدت عوامل أخرى محلية وإقليمية ودولية أدت إلى وأد تجربتهم.[٣٦]

ويفصح المؤلف عن اللغز الذي حطّم أحلامهم -بوعي أو من غير وعي- وتمثل في سعيهم لتقويض النظام الرسمي الأمني الإقليمي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، بتوقيع اتفاقات سايكس بيكو ولوزان، وأن هذا السعي مرفوض من القوى الإقليمية والدولية، وترجم الرفض باتخاذ قرار منع إقامة وطن قومي للأكراد في مهاباد، بعد أن استجرّ الروسُ الأكراد لهذا المقتل، وحرّضوهم على إقامة جمهوريتهم في(كردستان

[٣٣] المرجع السابق، ص٦٦٥.
[٣٤] المرجع السابق، ص٧١٢.
[٣٥] تقع مهاباد في الطرف الجنوبي الغربي من إيران على الحدود العراقية الإيرانية. انظر: المرجع السابق، ص٧٢٣.
[٣٦] المرجع السابق، ص٧١٣.

الإيرانية)، حتى عَدّها الغرب جزءاً من لعبة الصراع الجديد بين المعسكر الاشتراكي بقيادة روسيا، والمعسكر الرأسمالي بقيادة أمريكا. وكان لتقارير الدبلوماسيين الغربيين عن نية جمهورية كردستان في مهاباد إلحاق كردستان العراق وتركيا بأراضيها أثر في ذلك؛ إذ إن حكومة هذه الجمهورية ستكون موالية للروس، وبالتالي ستفكك أراضي العراق وتركيا وإيران، مما يسهل على روسيا ابتلاعها والوصول إلى مياه الخليج، وحرمان الغرب -خاصةً أمريكا- من النفط في منطقة كركوك، وهذا دفع بالإنكليز والأمريكان إلى مساعدة حكومة إيران في القضاء على جمهورية كردستان، لردع الروس كي لا يصلوا إلى منابع النفط في كركوك،[٣٧] فهاجمت القوات الإيرانية مهاباد في ١٦ كانون الأول١٩٤٦م، بعد أن وقّعت إيران اتفاقات أمنية مع كل من العراق وتركيا، وكان ذلك بتنسيق من بريطانيا، لحرمان جمهورية كردستان في مهاباد من دعم الكرد في العراق وتركيا؛ إذ استسلمت بعد شعور سكانها بخيبة الأمل، لعلمهم بتعاون تركيا والعراق، لمنع وصول أية إمدادات عسكرية أو بشرية لها، واتخذ الأكراد في مهاباد قرار الاستسلام للقوات الإيرانية، وانتهى حلمها بالاستقلال.[٣٨]

هذه هي الصورة العامة عن الحركة الكردية، التي أراد المؤلف إبرازها وإيصالها للقارئ في الجزء الأول من كتابه الحركة الكردية المعاصرة، آملين له إتمام الجزء الثاني منه، فإتمامه مهم للغاية ومفيد جداً، لتكتمل الصورة عن حقيقة هذه الحركة، من خلال كشف الوثائق، وتقديم المعلومات عن الأحداث المثيرة التي صنعها الأكراد، أو شاركوا في صناعتها، وكانت جزءاً مهماً من تاريخ هذه المنطقة، ومن تاريخ دولها الإقليمية، وأسهمت في رسم المشهد، وتكوين الصورة القائمة بوضعها الحالي، بكل دقائقها وخباياها وتفاصيلها. والحمد لله ربّ العالمين.

---

[٣٧] المرجع السابق، ص٨٠٤-٨٠٨.

[٣٨] المرجع السابق، ص٨١٠

قراءة في كتاب

السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها*

تأليف "جيمس.و. طوليفصون"

ترجمة: محمد خطابي**

قراءة: وليد العناتي***

يسعى الكتاب إلى تأسيس نظرية في التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، تفارق نظرية التخطيط اللغوي الرسمية وسياساتها التطبيقية، وإنما يكون ذلك بأن يستبدل بها نظريةً تستند إلى أسس النظرية الاجتماعية والبنى الاجتماعية التي تشكل مجتمعاً معاً؛ من حيث إنها عمل يؤسس للمساواة الاجتماعية والاقتصادية واللغوية.

وتأسيساً لنظريته هذه يفكك (طوليفصون) خطاب التخطيط اللغوي الرسمي التقليدي، الذي يصرِّح بأن غايته تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ وذلك باتخاذ المساواة اللغوية والتوحيد اللغوي سبيلاً إلى ذلك التوحيد؛ إذ يرى (طوليفصون) أن هذا القصد السطحي للخطاب الرسمي إنما يخفي تحته مقاصدَ دفينةً تناقض المصرَّح به؛ فإذا كان سطح الخطاب يصرح بالمساواة اللغوية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فإن عمقه يشي برغبة أكيدة في تكريس التمييز اللغوي والثقافي والعنصري. وهو يتخذ التعليم وسيلة رئيسية لتحقيق هذه المآرب.

---

* James W. Tollefson, 1991, *Planning language…Planning Inequality, Pearson Educational Limited.*

ونشرت الترجمة العربية بعنوان: السياسة اللغوية...خلفياتها ومقاصدها، عن مؤسسة الغني، المملكة المغربية، ط١ ٢٠٠٧م.

** أستاذ اللسانيات والنقد الأدبي في جامعة ابن زهر بأغادير، المغرب.

*** أستاذ اللسانيات المشارك بجامعة البترا الأردنية الخاصة. anati_waleed@hotmail.com

وتوضيحاً لهذه النظرية نراه يصرّح بأغراضه التفصيلية من تأليف الكتاب؛ فتارة نراه يصرح بها تصريحاً مباشراً، وثانية يسوقها على هيئة تساؤلات، وأهم هذه الأهداف الفرعية ماثلة في بيان كيف تمنح السياسة اللغوية -بطريقة اعتباطية- أهمية للغة في تنظيم المجتمعات البشرية.[١] والتأكيد على أن أسباب إخفاق ملايين البشر في تحصيل الكفايات اللغوية اللازمة للغات التي يحتاجون إليها كي يعيشوا بكرامة، لا يعود إلى فقر النصوص أو ضحالة الوسائل، أو ضعف حوافز المتعلمين ودوافعهم، ومناهج التدريس غير الملائمة، وإنما يعود إلى السياسات اللغوية التي تُبْطِنُ جعل هؤلاء الناس غير مقتدرين على التمكن اللغوي.[٢] واستكشاف أثر السياسة اللغوية في سعي الناس إلى تلبية حاجياتهم الأساسية داخل نظم اقتصادية وسياسية، لا تمنح للفعل والمراقبة الفرديين إلا سلطة ضئيلة.[٣]

وتتمثل أهمية الكتاب في أن (طوليفصون) يستمد نظريته من بنية المجتمع، وبنية العلاقات الاجتماعية المختلفة، ويضعها في قلب اللسانيات الاجتماعية غير الرسمية! وبياناً لذلك تراه يقدم مؤشرات دالة على مفهومه للبنية الاجتماعية، مستعيناً بآراء كبار علماء الاجتماع المعاصرين، مثل: هابرماس، وجيدنس، وفوكو. ثم يقدم سبراً عميقاً للأوضاع اللغوية في أنحاء مختلفة من العالم، كاشفاً دور السلطات المهيمنة في تعزيز اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية من حيث ربط العمل باللغة. ولما كانت هذه الأوضاع اللغوية أوضاعاً اجتماعية، فمن الطبيعي أن نشهد مثلها في العالم العربي.

يتألف الكتاب من ثمانية فصول؛ وتتشكل بنية الفصل الواحد من: استهلال يُعَرِّف بالقضية اللغوية المركزية في الفصل، وأمثلة إعلامية تتضمن قضية واحدة أو أكثر مستلة من الإعلام الشعبي أو المحترف يبين الانتشار المضمر للسياسة اللغوية، وتلحقها أسئلة للتدريب والتحليل النقدي. وذُيِّلَ كل فصل بأسئلة تقصد إلى المناقشة الجماعية، وهي مبنية على حالات لغوية متشابهة من بلدان مختلفة. تليها اقتراحات لقارئ الكتاب

[١] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص١٠.
[٢] المرجع السابق، ص١٦.
[٣] المرجع السابق، ص١٧.

ليلتمس تمثلات البنية الاجتماعية وقضاياه اللغوية في مجتمعات مختلفة. وحرصاً على تعميق القراءة وتوسيع الاطلاع، يقترح المؤلف مراجع إضافية تزيد القضايا المطروحة بياناً وتوضيحاً.[٤]

وهكذا فإن الكتاب يسير في مسارين متوازيين؛ أحدهما علمي يقدم القضية ويناقشها ويبين عن مقاصدها الظاهرة والخبيئة. وثانيهما تعليمي يتمثل في تعليم القارئ، ولعله يقصد طلبة اللسانيات، كيفية البحث الميداني وتلمس القضايا اللسانية في سياقاتها الاجتماعية المختلفة. ولعله يصلح دليلاً تربوياً لـ "أساليب تدريس اللسانيات الاجتماعية ومناهج البحث فيها".

جاء الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان: مدخل: السياسة اللغوية وتعليم اللغة.

ويشبه هذا الفصل أن يكون تمهيداً وتعريفاً بالكتاب وغايته وأهدافه؛ إذ يتناول فيه جملة القضايا الرئيسية التي ستوجِّه مساره، كما يقدم بياناً موجزاً بعناصر نظرية التخطيط اللغوي الاجتماعية التي سيقدمها. ويفتتح الفصل ببيان أثر تعلم اللغة الإنجليزية في حياة شخص فلبيني؛ إذ هيأت له فرص تعليم ووضع اجتماعي محترم في الولايات المتحدة، ثم يتناول حالة واقعية لشاب ناميبي " أكزوما أوالا"؛ وهو شاب يعيش في بيئة متعددة اللغات، تعد الإنجليزية هي لغة المستعمر، وهي اللغة الراقية التي تتيح فرص العمل والرقي الاجتماعي والاقتصادي لمن يتقنها، وهناك اللغة الأفريقانية من اللغات المحلية، وتأتي بعد الإنجليزية. لقد أتاحت الإنجليزية له فرصة الالتحاق بعمل حكومي مناسب، أما أخواه "طويفو" و"سام" فقد صحبا والدهما في العمل، وتعلما باللغة المحلية. لقد كانت الإنجليزية مفتاح النجاح لـ "أولا"، وكانت عائقاً دون تقدم أخويه. لقد عززت السياسة التعليمية فرص هذين الوجهين المتناقضين للإنجليزية في ناميبيا.

---

[٤] المرجع السابق، ص٢٧.

ويتوقف الكاتب عند منزلة الإنجليزية في كثير من الدول، لاسيما في المستوى الرسمي الحاكم؛ إذ إنها تهيمن على السوق اللغوية، وتمثل الكفاية اللغوية فيها عنصراً ضاغطاً يعمِّق هيمنة النخبة المتقنة للإنجليزية من ناحية، وتكرِّس تبعية غير المقتدرين عليها من ناحية أخرى. ويرى أن السياسة التعليمية هي أداة تثبيت هذه الأوضاع وتدعيمها؛ ذلك أن الخطاب الرسمي الظاهري يتيح فرص تعلم الإنجليزية، ولكنه من ناحية أخرى لا يدعمه ولا يشجعه، وذلك لأن نفقات تعلمها باهظة جداً؛ كأنما يقولون: مَن اقتدر على نفقات تعلُّم الإنجليزية فدونه ذلك!

ومنتهى كل ذلك أن إتقان الإنجليزية يمثل علامة فارقة طبقية تميز من يمتلكونها، وما يترتب على ذلك من امتيازات، إنه ترسيخ لدعائم اللامساواة الاجتماعية واللغوية والثقافية.

ثم تراه يستعرض المفاهيم التي سيبني عليها نظريته اللسانية الاجتماعية في التخطيط اللغوي؛ التي تتمثل في: النظرية الاجتماعية، والسلطة، والدولة، والإيديولوجية، والهيمنة، والسيطرة، والاستغلال، والأقلية. ويسهب المؤلف في الحديث عن كل مفهوم من المفاهيم السابقة، وينهي فصله الأول بإشارات إلى نظريته الجديدة في التخطيط اللغوي، ثم تعريفاً بالكتاب؛ بنيته وأهدافه وطريقة استعماله.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان: إيديولوجية التخطيط اللغوي.

ويتناول هذا الفصل الأسس الإيديولوجية للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي؛ وذلك بمناقشة مقاربتين مشهورتين: المقاربة الكلاسيكية الجديدة التي تركز على القرارات اللغوية الفردية. والمقاربة التاريخية البنيوية التي تركز على القيود الجاثمة على القرار الذي يتخذه الفرد.

ويظهر أن الكاتب سيتناول المقاربتين من منظور نظريات اكتساب اللغة الثانية، والتخطيط اللغوي؛ فتراه يستهل الفصل بعدد من الأسئلة الخطيرة جداً، ومنها: لماذا يوفَّق بعض الناس في اكتساب اللغة أكثر من غيرهم؟ ولماذا تعد بعض برامج تعليم اللغة

أشد فعالية من برامج أخرى؟ وما هي السياسات التي ينبغي أن تتبناها المصالح الحكومية والمؤسسات التعليمية كي تضمن نجاح متعلمي اللغة؟

وأما الحالة أو النموذج الذي يستقيه المؤلف، فيتمثل في جهود الباحثة واللسانية الاجتماعية "جين شرادر" في محاولتها تعرف العوامل التي تجعل مجموعة أنجح من مجموعة أخرى في تعلم اللغة. لقد اضطرت الباحثة لتفصيل مشروعها البحثي على قَدّ النموذج الحكومي الرسمي لتحصل على منحة إنجاز البحث؛ ومن هنا فإنه يبدو سلفاً أن نتائج هذا البحث ستستثمر في جهود وبرامج حكومية ورسمية أخرى. لقد تركز بحث "شرادر" على دوافع المتعلمين (المهاجرين) واتجاهاتهم نحو اللغة المتعلمة (الإنجليزية) بالنظر في الدافع الاندماجي* والدافع الأداتي.

لقد كانت دراسة "شرادر" منطلقاً للباحث لاستعراض دراسات تتناول موضوع المتغيرات النفسية والعاطفية للمتعلم، وأثرها في اقتداره على اكتساب اللغة أو فشله في ذلك.

ويعقد المؤلف مقارنة بين المقاربتين: الكلاسيكية الجديدة، والتاريخية البنيوية، وتتمثل أوجه المقاربة في الأمور الآتية: وجه التحليل، ودور المنظور التاريخي، ومقاييس تقييم المخططات والسياسات، ودور عالم الاجتماع في كلتا المقاربتين.

وبعد أن يفرغ من هذه المقارنة التفصيلية الصعبة، يستفزُّ القارئ بمجموعة من الأسئلة تصلح إجاباتها أن تكون اتجاهات بحث مستقبلية لتطوير نظرية للتخطيط اللغوي؛ إذ ينبغي أن تدمج نظرية التخطيط اللغوي في نظرية اللغة؛ فتغير اللغة مركزي في كلتيهما. ويرى أن حقل التخطيط اللغوي ينبغي أن يستفيد من جهود متواصلة لفحص السياق التاريخي والبنيوي لمقاربة التخطيط اللغوي، ومؤسسات التخطيط

* يقصد بالدافع الاندماجي أن الغرض من تعلم اللغة الأجنبية، وهي المهيمنة، هو الاندماج في بنية المجتمع الناطق بهذه اللغة، أما الدافع الأداتي، ويسميه بعضهم النفعي، فيعني أن الغرض من تعلم اللغة المهيمنة أو الرسمية هو تحقيق أهداف نفعية خالصة؛ كالرقي الاجتماعي وتحصيل وظائف ذات دخل مرتفع، إلخ.

وعمليات صنع القرار. وفحص أسباب التخطيط وتأثيراته في الجماعة السياسية-الاجتماعية التي يتم فيها.[٥]

ثم تراه يعود إلى الباحثة "شرادر" مؤكداً أن قيود التمويل تجعلها تتناول موضوعها من زاوية المتغيرات التي تتدخل في اكتساب اللغة الثانية. أما إذا ما قررت اتخاذ الاتجاه الجديد الذي يضع المتعلم في السياق الاجتماعي، فإن الدعم المالي الرسمي لن يكون حليفها في المستقبل. ثم يشير إلى وجهته المستقبلية في البحث؛ إذ سيتناول عدداً من القضايا اللغوية وفق المقاربة التاريخية البنيوية.

وتحدث في الفصل الثالث عن: الحفاظ على لغة الأم وتعلم اللغة الثانية.

ويقصد هذا الفصل إلى تناول منزلة تعليم اللغة الأم في السياسات اللغوية المرسومة، وتطبيقاتها في النظم التعليمية الرسمية، وذلك باتخاذ النظام التعليمي البريطاني نموذجاً؛ وهو بذلك يفكك طبيعة الجدل الدائر حول السؤال: هل نعلّم لغات الأقليات في التعليم الرسمي مع اللغة الإنجليزية؟ وتبياناً وتوضيحاً لذلك، يتناول عدداً من المشروعات الحكومية الرسمية للبحث في جوانب القضية انتهاءً بتقريري "سوان" و"كينغمان"، وهما تقريران رسميان يؤسسان للسياسات اللغوية وتطبيقاتها التعليمية التربوية في التعليم البريطاني.

ويوجز المؤلف مجمل المواقف من تعليم اللغات الأم في أربعة مواقف: أولها ضرورة التعليم باللغة الأم؛ إذ يرى فيه حماية لحقوق الأقليات، وثروةً ينبغي استثمارها في السياسات اللغوية. وثانيها أن يكون التعليم باللغة الأم مرحلة انتقالية للتعلم بالإنجليزية كلياً. وثالثها تشجيع القراءة والكتابة باللغة الأم لأسباب اقتصادية وتجارية؛ ذلك أن هذه الثنائية أو التعددية اللغوية تدعم قدرة بريطانيا على التنافس في الأسواق العالمية، ولكنه لا ينبغي أن يكون تعليم هذه اللغات طريقاً للمساواة التعليمية، أو لتحصيل

---

[٥] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص٤٩.

مكانة رسمية كالإنجليزية! ورابعها معارضة أي دعم حكومي لبرامج تعليم لغات المهاجرين إلا ما تقدمه البرامج الأكاديمية في المعاهد العليا والجامعات؛ وتسويغ ذلك أن تعليم هذه اللغات علامة على التفرقة والتمييز![٦]

ثم يعرض عدداً من التقريرات الرسمية التي انتهى معظمها إلى أن فشل أبناء المهاجرين في تعلم الإنجليزية إنما ينبع من بنية العائلة المهاجرة، وأن "التمييز العنصري" يؤدي دوراً مهماً في إخفاقات هؤلاء الطلبة. فقد جاء تقرير "سوان" ليكون متابعة لرغبة الحكومة البريطانية في تبين أسباب إخفاق أبناء المهاجرين في التمكن من الإنجليزية، وانتهى التقرير إلى أن ممارسات الآباء غير التربوية هي عامل مهم في الإخفاق، كما أن الاتجاهات العنصرية المُسَبَّقَة نحو هؤلاء المتعلمين سبب آخر مهم. ولم تكن التوصية متعلقة بتطوير تعليم اللغة الأم، أو تطوير برامج خاصة لهؤلاء المتعلمين، وإنما انتهت إلى ضرورة العمل على تغيير "النظرة العنصرية" إليهم، ويكون ذلك بتعديل محتويات المقررات التعليمية، وتأهيل المعلمين معرفياً بثقافات هؤلاء المتعلمين. وهكذا "رفضت اللجنة البرامج اللغوية الخاصة الموجَّهة للأقليات الإثنية واللغوية، وللتلاميذ الذين يتعلمون الإنجليزية لغةً ثانيةً؛"[٧] وأما حجتهم في ذلك فتمثلت في "أن البرامج المخصوصة تعكس الانقسامات الاجتماعية المؤسسة على المواقف العنصرية وتُعَمِّقُها."[٨] وينطوي مثل هذا التقرير على إعلاء شأن الإنجليزية من حيث هي وسيلة الاندماج الاجتماعي، والتواصل اليومي.

وهكذا لم يَسْلَم "تقرير سوان" من الانتقادات، ولا سيما الإيديولوجية منها. وتركزت الانتقادات في مجالين رئيسيين، هما: أن التقرير، رغم إشارته إلى التعددية، يقبل إيديولوجيا أحادية اللغة، ويتطرق إلى المشكلات بطريقة تُحَمِّلُ الأقلياتِ

---

[٦] المرجع السابق، ص٥٩-٦٠.
[٧] المرجع السابق، ص٦٦.
[٨] المرجع السابق، ص٦٦.

المسؤوليةَ الكبرى عن وضعيتها. كما أن التقرير يتجاهل علاقة اللغة بالسلطة، ومن ثمَّ يشوب التناقضُ تطبيق مبادئ التعددية التي صرَّح بها.[٩]

وما من شك أن في تقرير "سوان" ثغرات عدّة، فهو يفترض بأن لغات الأقليات ينبغي أن ينحصر استعمالها في البيت والأغراض الضيقة للجماعة. كما يتنكر التقرير لمبادئ التعددية؛ إذ يساوي بين المواطَنَة البريطانية وبين تكلم الإنجليزية المعيار حين يصرح بأن اللغة الإنجليزية عامل مركزي محدد "لكون المرء بريطانياً". وهو يغض الطرف عن العلاقة بين اللغة والبنية الاجتماعية؛ إذ يتجاهل الحُكْمَ المسبَّق بأن الإنجليزية مقترنة بالطبقة الاقتصادية. كما أن إنكار احتمالية اندثار لغات الأقليات يتجاهل الصلات التاريخية بين اللغة والسلطة والسيادة. والتوصية بتخصيص حصص ليلية لتعليم اللغة الأم، ومباشرة بعد الانصراف من المدرسة، توحي بأن اللجنة لا تدرك عواقب التهميش.[١٠]

ويقود تحليل "سوان" اللاتاريخي و اللابنيوي للغة والمجتمع اللجنة إلى تحليلات غير متسقة للأداء المدرسي تناقض احترامها المعلن للتعليم اللغوي للجميع؛ فاللجنة ترى "إخفاق الأطفال الآسيويين في تكلم الإنجليزية بنفس درجة إتقان المتكلمين الأصليين خسارة حقيقية، لكنها لا تعترف بتكلمهم اللغات الأسيوية،"[١١] وعوض ذلك يتجاهل التقرير الروابط الإيجابية بين اللغة الأولى والثانية. كما أن الفشل الدراسي عند أطفال الأقليات يوجد في بنية الأسرة وقيمها، والتقدير الفردي للذات، وخصائص أخرى تميز الأقليات![١٢]

والخلاصة أن "تقرير سوان" أخفق في توجيه عنايته وتوصياته إلى الانحيازات المؤسسية في التعليم الرسمي البريطاني.

---

[٩] المرجع السابق، ص٦٨.
[١٠] المرجع السابق، ص٦٨-٧٠.
[١١] المرجع السابق، ص٧٠.
[١٢] المرجع السابق، ص٧٠-٧١.

أما "تقرير كينغمان" فإنه يمثل هجوماً شنه المحافظون على مبدأ التعددية اللغوية. ويُسْلَك هذا التقرير ضمن الجهد الرسمي البريطاني لتدعيم سيادة الإنجليزية المعيارية في النظام التعليمي الرسمي، بعد أن انتقصت هيبتها وغدت "أجنبية في المنهاج الدراسي". وقد شُكِّلَت لجنةُ كينغمان لإعداد: نموذج للإنجليزية يتخذ قاعدة لتكوين المدرسين، ولكل مظاهر تدريس الإنجليزية. وإعداد توصيات تضع مبادئ ستدرس بها المدارس الإنجليزية. وتوصيات حول ما ينبغي أن يعرفه التلاميذ المتراوحة أعمارهم بين السابعة والحادية عشرة، عن الإنجليزية.

ثم يقدم (طوليفصون) نموذج كينغمان في اللغة الإنجليزية، وهو يدور على أربعة أقسام تمثل الكفاية اللغوية والتواصلية التي ينبغي تحصيلها.

ولم يسلم تقرير كينغمان أيضاً من النقد؛ إذ هو أيضاً يصدر عن إيديولوجية أحادية اللغة.

وتتمثل أهم الانتقادات في: أن التقرير، بربط بين الإنجليزية المعيارية والأمة، وإنكار اقترانها بالطبقة وتصنيفات بنيوية أخرى، رفضٌ ضمني للتحليل التاريخي البنيوي للإنجليزية المعيارية، وهو التحليل الذي يقرن التنويعات المعيارية بهيمنة المجموعات المتحكمة في الثروات على المجتمع.[١٣] كما أن تدريس اللغات الأم مرفوض؛ لأن الإنجليزية وسيلة تعليم "الجميع". وإذا عددنا أن اعتبار اللغة الإنجليزية المعيارية اللغة الأجمل، وأنها تمثل إرثاً وطنياً تنبغي المحافظة عليه، فإن ذلك يدفع التنويعات الأخرى، ولغات الأقليات نحو مواقع هامشية؛ إذ تربطها بالبيت والأغراض الضيقة للجامعة.[١٤]

والخلاصة أن هذا التقرير عنصري بامتياز؛ ذلك أن السياسة التي يصدر عنها "تضمن الامتياز لأطفالٍ لغتهم في البيت، أي الإنجليزية المعيارية، وتحرم منه المهاجرين والمتكلمين الأصليين للتنويعات غير المعيارية على اللغة الإنجليزية. وعلى هذا النحو تعد

---

[١٣] المرجع السابق، ص٧٥.

[١٤] المرجع السابق، ص٧٦.

هذه السياسة مثالاً واضحاً على الإيديولوجية، ونتيجتها حماية السيطرة المطلقة لمتكلمي الإنجليزية المعيارية على النظام التعليمي، والحفاظ عليها."[١٥]

ويظهر أن أثر هذين التقريرين استمر؛ إذ تدهورت البرامج اللغوية والمهنية، وزاد التركيز على تعليم الإنجليزية المعيارية كما تمثلها كتابات "ووردزورث" و"ديكنس" و"شكسبير"، وهذا يعني -ضمناً- صعوبة تحصيل فرص العمل لمن تنقصهم الكفاية اللغوية في الإنجليزية المعيارية؛ ونعني بهم المهاجرين!

ثم يتعرض المؤلف لنظرية "التلاؤم" الاجتماعية واللسانية؛ ومفادها فحص التحولات اللغوية التي يجريها المتحدثون في كلامهم عندما يخاطبون أناساً يفوقونهم، أو يقلون عنهم مرتبة في السلم الاجتماعي الطبقي. ولعل أشهر تطبيقات هذه النظرية تمثلت في: المواقف اللغوية، والعلاقات بين الإثنيات، ثم أجريت عليها تطويرات متعددة أهمها إدماج موضوع اكتساب اللغة الثانية فيها.[١٦]

وخلاصة هذه النظرية أنها تتنبأ "بأن لغات الأم التي تتكلمها جماعات تتميز بحيوية إثنية لغوية عالية لم تُهَدَّد بالزوال، بينما لغات الأم التي تتكلمها جماعات تتميز بحيوية إثنية لغوية ضعيفة ستميل إلى الزوال لتحل محلها اللغة السائدة."[١٧]

ثم يوجِّه المؤلف نقده لإيديولوجية هذه النظرية من حيث إنها لا تنطلق من تحليل تاريخي بنيوي، وأنها لا تلقي بالاً إلى علاقات الهيمنة والسيطرة التي تتدخل تدخلاً مباشراً في بقاء اللغة أو فقدانها. "وعلى هذا النحو توصف اللغات الاستعمارية -بطريقة نمطية- بأن لها إرثاً أدبياً غنياً وتنوعاً أسلوبياً جيداً، وإنجازاتٍ فنية ثرية جديرة بالاحترام. وتوصف لغات الشعوب المستَعْمَرَة -بطريقة نمطية- بأنها تابعة وتقليدية ومفتقرة إلى الأشكال الأدبية الراقية."[١٨]

---

[١٥] المرجع السابق، ص٧٣.
[١٦] المرجع السابق، ص٨٥.
[١٧] المرجع السابق، ص٨٧.
[١٨] المرجع السابق، ص٨٩.

ثم إن النظرية لا تعالج موضوع الإكراه؛ إذ تفسر فقدان اللغة بضعف الإثنية اللغوية الحيوية، متجاهلة الإبعاد القسري المنظم والمقصود الذي يُكْرَهُ عليه الناطقون بهذه اللغات. وهي تقبل الإيديولوجية المهيمنة التي تربط بين اللغة والهوية الوطنية، وترى الازدواجية خصيصةً من خصائص المهمَّشين.*[١٩] وخلاصة وضع "حاريب"، الشاب البنغالي الذي يتلقى تعليمه بالإنجليزية في بريطانيا، أنه يتحمل مسؤولية الأوضاع اللغوية المتقلبة التي يعيشها؛ فهي -حسب رأيهم- اختياراته الحرة! وفي هذا تجاهل صريح لدور السياسة اللغوية، وسلطة النظام التعليمي، والمدرِّس، وزملائه، في تحديد اختياراته لتحقيق التواصل الأمثل!

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان: تحديث الإنجليزية وتدريسها.

ويناقش هذا الفصل المقولة السائرة: "اللغة الإنجليزية هي لغة التحديث"؛ وذلك باتخاذ إيران والصين مثالين لتفكيك هذه المقولة واختبارها. والحق أن هذه الفكرة شائعة جداً في أوساط الدول المتأخرة اقتصادياً وتقنياً؛ إذ يرون أن الإنجليزية هي وسيلتهم "السحرية" في نقل بلادهم من التأخر إلى التقدم.*

ويتخذ المؤلف من حالة مُدرِّسة اللغة الإنجليزية "باولا مارتينسون" نموذجاً حياً للتحولات التي طرأت على النظرة إلى اللغة الإنجليزية، وهي تعد مثالاً ممتازاً يجسد الوضع الاقتصادي واللغوي للإنجليزية؛ فقد عملت في إيران أيام ازدهار الإنجليزية، ثم

* يستعمل المترجم مصطلح "مزدوج" ومشتقاته مقابلاً لـِ Bilingual والأغلب أن يستعمل مصطلح "ثنائي" مقابلاً له.

[١٩] المرجع السابق، ص٩٢.

- تشيع فكرة اقتران الإنجليزية بالتحديث في كثير من بلدان العالم ومنها البلدان العربية؛ إذ يغلب أن يسيطر على المناصب الرفيعة من تلقوا تعليمهم في الخارج أو المدارس الأجنبية. وكذلك يقرن كثير من الناشئة تعلم الإنجليزية بالرغبة في الترقي الاجتماعي وتحصيل رواتب وامتيازات مادية أفضل. ثم إن معارضي التعريب يتذرعون دائماً بأن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم والمعرفة، وأنها طريق النفاذ إلى المعرفة. انظر تفاصيل وافية في بحث:

– وليد العناتي، العولمة اللغوية....التداول بالإنجليزية في العالم العربي، **مجلة البصائر**، عمادة البحث العلمي في جامعة البترا الأردنية، م٨ ع٢، ٢٠٠٤م.

غادرتها مع أفول نجم الإنجليزية بسطوع شمس الثورة، ثم ذهبت إلى الصين مع اشتداد الطلب على الإنجليزية، ولكنها لم تكن تعرف مصيرها المقترن بمصير اللغة الإنجليزية في الصين يومذاك، وهو مصير سياسي بالدرجة الأولى.

ويقرن المؤلف انتشار الإنجليزية وتدريسها لغة ثانية بنظرية التحديث بطريقتين هما: النظر إلى الإنجليزية على أنها أداة تحديث بذاتها.* وعدّ أحادية اللغة (ويستحسن أن تكون الإنجليزية) علامة إيجابية في النظام الاجتماعي الحديث، وينظر إلى التعدد اللغوي بأنه خاصية تميز المجتمعات غير الحديثة.[٢٠]

ويقرر "كراب" و"كابلان" ضرورة سيادة لغة واحدة انسجاماً مع متطلبات أنظمة المعلومات الحديثة، وهما يصرحان بأن هذه اللغة هي الإنجليزية، وذلك لأسباب عديدة منها: ضرورة متابعة المستجدات العلمية الحديثة، فوجود لغة بحث مشتركة أمر ضروري، وهذه اللغة هي الإنجليزية. كما أن التطوير والتحديث يتطلب سرعة النفاذ إلى المعلومات وتطبيقها واستثمارها، واللغة الإنجليزية أداة فعالة للنفاذ إلى هذه المعلومات وتطبيقاتها. فضلاً عن أن تنامي المعلومات واطراد إنتاجها وتطوير برامج النفاذ إليها يحتاج سرعة فائقة وتقنيات فهرسة واسترجاع عالية السرعة، ولما كانت هذه المعلومات مخزنة أصلاً بالإنجليزية، وكذلك نظم معالجتها واسترجاعها بالإنجليزية، فإن هذا يتطلب فِرَقاً هائلة ممن يتقنون الإنجليزية للحاق بالتحديث![٢١]

وقد وجهت انتقادات إلى نظرية التحديث و قَرْنِها بالإنجليزية، وتمثلت هذه الانتقادات في أن انتشار الإنجليزية يدعم العلاقات غير المتساوية بين المجتمعات

---

* يقوم هذا الرأي على افتراض خاطئ مفاده، أن الإنجليزية ببنيتها النحوية والصرفية ومعجمها، أفضل من غيرها وأقدر على التعبير عن متطلبات الحضارة الحديثة، وهذا زعم باطل؛ ذلك أن مِنزلة اللغة رهينة بمنجَز أهلها الحضاري والتقني، فقد كانت العربية أوسع انتشاراً من الإنجليزية أيام ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، فلماذا تُقَصِّر اليوم؟!

[٢٠] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص٩٩.

[٢١] المرجع السابق، ص١٠٠.

"المتقدمة" والمجتمعات "السائرة في طريق النمو". كما أن الإنجليزية تقترن بجعل اللامساواة مؤسسية في المجتمعات "السائرة في طريق النمو."[٢٢]

ثم يتناول المؤلف وضع اللغة الإنجليزية في إيران في عصرين متضاربين تضارباً سياسياً واجتماعياً وإيديولوجياً تاماً؛ فقد حظيت الإنجليزية بمكانة مرموقة في عهد الشاه في المجتمع الإيراني من حيث هي علامة على الانفتاح على الولايات المتحدة، تعييناً، ومظهرٌ من مظاهر التحديث التقني والعلمي والعسكري. وأما هذه المكانة التي حظيت بها الإنجليزية، فمردها أولاً إلى ارتفاع أسعار النفط، وتهافت الدول الغربية على الاستثمارات النفطية الإيرانية، وما استتبع ذلك من افتتاح المصالح التعليمية والتجارية المختلفة. وأما العامل الثاني فهو التوجه الاندماجي للسياسة الإيرانية في السياسة الأمريكية، ما أدى إلى جعل إيران سوقاً رائجة للإنجليزية، وجعل الدول الناطقة بالإنجليزية مقصداً لجيل التحديث الذي عمل الشاه على إعداده.

وعلى النقيض من ذلك كانت الإنجليزية في الخطاب الثوري "خطاب الثورة الإسلامية" تمثل رجزاً وعلامة على التلوث وعدم النقاء، وأن كل اقتران بها إنما يلوث صاحبه، ولذلك فقد أصيبت الإنجليزية بنكسة عظيمة في عهد الثورة، وبدأ معلمو الإنجليزية يفقدون امتيازاتهم بَلْهَ وظائفَهم. "وهكذا اقترنت نهاية سيادة الإنجليزية بتغير بنية السلطة في المجتمع الإيراني؛ إذ بقطع إيران –بعد الثورة– علاقاتها الاقتصادية والعسكرية والصناعية مع الولايات المتحدة الأمريكية قلصت الحاجة إلى مدرسي الإنجليزية تقليصاً كبيراً."[٢٣]

أما في الصين فقد كان ينظر إلى الإنجليزية على أنها لغة شريرة، وأنها علامة على النظام الرأسمالي المعادي للشيوعية، ثم صار ينظر إليها على أنها طريق النفاذ إلى التحديث والتطوير، فبدأت سياسات الانفتاح الاقتصادي والتقني والثقافي الصينية، تخفف القيود المفروضة على الإنجليزية، وبدأت تفسح لها المجال في المجتمع الصيني. ثم

[٢٢] المرجع السابق، ص١٠١.
[٢٣] المرجع السابق، ص١٠٨.

كانت سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي (١٩٨٤-١٩٨٧) تفسح المجال لتوسع أكبر للإنجليزية، حتى صارت اللغة الأجنبية الأكثر رواجاً وتعلماً في النظام التعليمي الصيني، إلى حد صار يثير القلق؛ حتى إن بعض القادة الصينيين بدأوا يحذرون مما ستؤول إليه السياسات الجديدة من فوارق طبقية، وأشكال أخرى من اللامساواة.[٢٤]

ويختم عرضه المثير لـ "الإنجليزية لغة التحديث" بالانتقادات التي اقترنت بتعليم اللغة الإنجليزية لغة ثانية للتحديث؛ وخلاصة القول في المسألة أن المعلمين المستأجَرين من الخارج أو المُعَدِّين محلياً، إنما تستخدمهم السلطات المهيمنة لإعادة إنتاج البنى الاجتماعية القائمة؛ فكثير من المستقدمين يطلب إليهم تقديم حلول لمشكلات لغوية متجذرة أصلاً في البنية الاجتماعية، وهم لا يعرفون عنها شيئاً. ثم إن التغيرات التي طرأت على طرق التدريس وأساليبه، إنما هي تكريس لمقولة حداثية معلومات هؤلاء الخبراء وقدرتهم على "نقل المعرفة والخبرة" لأبناء المجتمع؛ باللغة الإنجليزية، وهذا تدعيم للامساواة!

وتحدث الفصل الخامس عن: السياسة اللغوية والهجرة.

وتناول هذا الفصل وجوه علاقة السياسة اللغوية الموجَّهة بحركات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبيان ذلك أنه "يجب" على المهاجرين تعلم اللغة الإنجليزية لكي يُحَصِّلوا فرصَ عملٍ تساعدهم على العيش. وإذا كان الخطاب الرسمي للسياسات التعليمية، يصرِّح بأنَّ برامج تعليم المهاجرين الإنجليزيةَ إنما هي لتسهيل اندماجهم في المجتمع، وليحصلوا على فرص متساوية، فإن الواقع يشير إلى أن هذه البرامج، تؤهل مَنْ يلتحق بها للعمل في أعمال هامشية لا تسمح لمن يمارسها بالرقي الاجتماعي والاقتصادي، ومن هنا ارتبط بهذه البرامج مصطلح "إنجليزية البقاء".

أما الحالة التي يقدمها الفصل فهي "بِنْ نكويان" الميكانيكي الفلبيني الذي هاجر إلى أمريكا، والتحق بدورات "إنجليزية البقاء" التي لم تكن تساعده حتى في العمل. كان عليه أن يحاول تحسين وضعه الاقتصادي بالالتحاق بدورات إضافية للإنجليزية، ولكن

[٢٤] المرجع السابق، ص١١٤.

هذا الخيار سيكون على حساب العمل الثاني الذي يعمله، كان أمامه خيار آخر: أن يخرج ابنه من المدرسة ليسد العجز الاقتصادي الذي سَيُخَلِّفُهُ التحاقُه بالدورات اللغوية المسائية!

وينتقل المؤلف بعد ذلك لتناول نظرية الهجرة، وما يترتب على انتقال المهاجرين إلى مجتمع جديد، وما يترتب على الحياة الجديدة من تغيرات ومتطلبات، لا سيما تعلم لغة المجتمع الجديد؛ تسهيلاً للاندماج وتحصيل فرص العمل. ويظهر أن سياسات تعليم المهاجرين في الولايات المتحدة كانت تركز على تعليم الإنجليزية للمهاجرين لأسباب كثيرة من أهمها، إظهار الولاء للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن تَكَلُّمَ الإنجليزية بمهارة هو أحد متطلبات المواطَنَة. وإذا كانت التصريحات الحكومية تشير إلى الرغبة بترقية حياة هؤلاء المهاجرين، فإن هذه البرامج عوضاً عن ذلك "تسعى إلى إقناع اللاجئين بأنْ ليس أمامهم بديل آخر سوى قبول العمل المتدني الأجر؛ فهي تمنح اللاجئين تكويناً يؤدي إلى هذه الأعمال عن طريق تعليمهم مهارات الجواز إلى العمل، ومواقف الخضوع، وقدرات محدودة لإنجليزية تضمن البقاء ليس إلا، ومنها الاعتذار وتنفيذ الأوامر."[٢٥]

ويمكن تلخيص أهداف تعليم المهاجرين الإنجليزيةَ في: الاندماج في المجتمع الأمريكي، والتعجيل بإدخالهم أسواق العمل، وتقليص المساعدات الحكومية المرصودة لبرامج المعونات الاجتماعية؛ إذ يتمكن هؤلاء بإنجليزية البقاء من إيجاد فرص عمل "تغنيهم" عن المعونات الحكومية! ويظهر أن منفذي السياسة اللغوية يزينون للمهاجرين مزايا تعلم "إنجليزية البقاء" من حيث إنها وسيلتهم إلى العمل، ثم إن العمل في المصنع أو الورشة سيتيح لهم فرصاً ممتازة لتطوير مهاراتهم اللغوية بالإنجليزية![*]

---

[٢٥] المرجع السابق، ص١٣٣.

[*] أثبتت دراسات أجريت على مستويات كفاية هؤلاء العمال مقارنة بغيرهم، أن الذين يقضون وقتاً اقصر في العمل يحصلون كفاية لغوية أفضل؛ لأن لديهم فرصاً للتواصل مع من هم أفضل كفاية خارج العمل. وأما الزعم بأن التواصل مع رفقاء العمل سيعزز مهارات التواصل بالإنجليزية فزعم باطل؛ ذلك أن العاملين المهاجرين يمتلكون كفايات لغوية متدنية، هي كفاية "إنجليزية البقاء" أو "إنجليزية الشغل".

ورغم سيئات برامج "إنجليزية البقاء" فهي كانت تمثل عبئاً سياسياً واقتصادياً كبيراً لدى نخبة من المثقفين والمفكرين والاقتصاديين والسياسيين الأمريكيين؛ وأبرز ما كان يثير هؤلاء الجانب اللغوي المتمثل في القوانين التي تسمح بالتعدد اللغوي. فقد بدأت أصوات تنادي بضرورة التوحيد اللغوي وجعل الإنجليزية، طبعاً، اللغة الرسمية الوحيدة للأمريكيين تحت مسمى "تنظيم الإنجليزية الأمريكية"؛ إذ سعى أعضاؤه إلى مضاعفة الامتيازات التي يتمتع بها متكلمو الإنجليزية.*

ومن الحركات المؤيدة للتوحيد اللغوي "مبادرة الاقتراع على الإنجليزية" التي ظهرت في كاليفورنيا واتخذت شكلاً رسمياً، وقدمت اقتراحات متعددة لم تحظ بالقبول الرسمي. ويبدي مساندو التعديل اللغوي (جعل الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة) حججاً ومبررات لحركتهم؛ فالولايات المتحدة كانت دائماً بلداً أحادي اللغة؛ لغته الإنجليزية. كما أن التعليم ثنائي اللغة يمثل تهديداً صريحاً للأحادية اللغوية في أمريكا؛ إذ يعمل على تسريع حلول لغات أخرى محل الإنجليزية! واختلاف مهاجري اليوم الآسيويين عن المهاجرين الأوروبيين في أنهم غالباً ما يستنكفون عن تعلم الإنجليزية. كما أن استعمال لغات أخرى غير الإنجليزية، أي اللغات الأصلية للمهاجرين، يؤخر اندماج المهاجرين من زوايا اقتصادية وثقافية ولغوية. وما من شك في أن التعدد اللغوي يهدد الوحدة السياسة والثقافية للولايات المتحدة.[٢٦]

وعلى النقيض من هؤلاء كان ثمة حركة متنامية تعارض التوحيد اللغوي، وتدعو إلى المضي في سياسة التنوع اللغوي؛ فقد صادقت جمعية "تيسول"** عام ١٩٨٧م على معارضة دعوات التوحيد اللغوي، وتبنى الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ومركز اللسانيات التطبيقية وثلاثون تنظيماً آخر اقتراحاً مضاداً هو "الإنجليزية وزيادة". وتتمثل

---

* عرض ديفيد كريستال في كتابه "الإنجليزية لغةً عالميةً" جهوداً لجعل الإنجليزية لغة رسمية وحيدة في أمريكا، وأبرز ما عرضه "وثيقة إيمرسون" المقدمة إلى مجلس النواب، وقد رفضت بشدة. وحتى الآن تمثل هذه القضية مصدر تجاذب في مجلس النواب الأمريكي.

[٢٦] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص١٤٨.

** اختصاراً لـ Teachers Of English To Speakers Of Other Languages

حججهم في: أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً بلداً أحادي اللغة، وأما التصويت والتعليم ثنائي اللغة فإن لهما تقاليدَ متأصلة منذ القرن التاسع عشر. كما أن اللغة الإنجليزية ليست مهددة؛ فهي اللغة السائدة. ويشهد الواقع أن ثمة ميلاً كبيراً لتقليص التعدد اللغوي وتعزيز هيمنة الإنجليزية وسلطانها. فضلاً عن أن استعمال لغات غير الإنجليزية يساعد على إدماج هؤلاء المهاجرين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ إذ يُسَهِّل ذلك مشاركتهم في النشاط السياسي وتلقي التعليم وتحصيل العمل. كما أن هؤلاء المهاجرين لا يختلفون عن غيرهم من حيث إنهم لا يمثلون خطراً على مؤسسات الولايات المتحدة. وفوق ذلك فاستعمال لغات متعددة لا يهدد الوحدة الوطنية.[*٢٧]

وأما المسكوت عنه في دعوة التوحيد اللغوي، فتتمثل في الرغبة في الحيلولة دون وصول هؤلاء المهاجرين إلى السلطة والثروات الاقتصادية.[٢٨]

ثم كان بعد ذلك "قانون ١٩٨٦ لإصلاح الهجرة وضبطها". فقد تضمن نداء صريحاً للمهاجرين غير الشرعيين للإبلاغ عن أنفسهم، ليتحولوا إلى مهاجرين شرعيين وفق شروط مخصوصة، من أهمها معرفة اللغة الإنجليزية، ما أدى إلى طلب كبير على تعلمها رغبة في تحصيل المواطنة.

وخلاصة القول: إن السياسات اللغوية والتشريعات القانونية الأمريكية تصدر عن رؤى إيديولوجية ظاهرة و باطنة؛ أما ظاهرها فالرغبة في إدماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع، والإنجليزية هي مفتاح النجاح والرقي اقتصادياً وثقافياً. وأما باطنها فهو قائم على الاستغلال واللامساواة وانتقاص حقوق الأقليات السياسية والاجتماعية واللغوية.

---

[*] أحتفل هنا بإيراد مفارقة لافتة؛ ففي الوقت الذي كان الخطاب الرسمي يعلي من شان التوحيد اللغوي، ولو ضمنياً، فإن الأمر اختلف تماماً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، لاسيما بعد "مبادرة تطوير المهارات اللغوية"؛ فقد صرَّح الخطاب الرسمي بضرورة تعلم "اللغات المصيرية" لأغراض أمنية خالصة!

[٢٧] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص١٥٢.

[٢٨] المرجع السابق، ص١٥٤.

وأما خلاصة وضع "بِنْ" فإنه ليس ناجماً عن تردده في الاختيار، وإنما نتيجة مباشرة تضمرها السياسات التي لا تخدم مصلحته، بل تخدم مصالح أولئك الذين يؤثرون تأثيراً كبيراً في عملية صنع القرار.

وجاء الفصل السادس بعنوان: السياسة اللغوية الثورية.

ويمضي هذا الفصل في استعراض القيمة الاقتصادية والطبقية للغة الإنجليزية، في ظل سيطرة النخب المتقنة للغة الإنجليزية، وعملها المستمر على ترقيتها، وربطها بالرقي الاقتصادي والأعمال المهمة في المجتمع. ويتمثل (طوليفصون) بالفلبين؛ إحدى الدول التي سعت نظمها السياسية والاقتصادية إلى تدعيم هيمنة النخب، التي تمتلك كفايات اللغة الإنجليزية، أكان ذلك في عهد ماركوس أم في عهد كورازون أكينو.

أما الحالة التي يتناولها الفصل فهي حالة (هيكتور أدولفو) سائق سيارة الأجرة الذي تلقى دورات في اللغة الإنجليزية تكفل له العمل سائقاً فحسب، وهو ينتمي إلى منطقة فقيرة هامشية، يحاول أن يؤمن لأولاده مستقبلاً جيداً، وعملاً يخرجهم من حالة الضنك التي يعيشها، وسبيله إلى ذلك تعليمهم الإنجليزية، ولكن الحيرة تسكنه؛ إذ إن تعليم الأبناء اللغة الإنجليزية لا يمثل ضمانة كافية للخروج من ضنك العيش الذي هم مقيمون فيه، وأن الإنجليزية نفسها قد تكون سبباً في تدعيم حالة الفقر المدقع التي يعيشونها.

ويظهر أن اللغة الإنجليزية تمتعت بامتيازات كبيرة لدى النظام السياسي الفلبيني؛ إذ كانت لغةَ النخبة الحاكمة المتفوقة، ولغةَ التواصل الرسمي، وكثيراً ما كانت مسوغاً رئيسياً لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتدعيم الاقتصاد الفلبيني والجوانب التنموية. وقد كانت امتيازات اللغة الإنجليزية مُسْتَنَداً رئيسياً في السياسات الثورية المناهضة لنظام ماركوس؛ فالجيش الشعبي الجديد كان يرى فيها رمزاً للهيمنة والتسلط على الطبقات الفقيرة والمعدمة، وفي الوقت نفسه ليس لها قيمة رمزية تتصل بثقافة الشعب الفلبيني ووطنيته، ولذلك ينبغي أن يستبدلوا بها لغة (البلبينو) أكثر اللغات عددَ متحدثين في الفلبين، ولذلك بدأوا باستعمال هذه اللغة في مخاطباتهم ومكاتباتهم، وكان قصدهم

مخاطبة الطبقات الفقيرة التي لا تعرف الإنجليزية، "أضف إلى هـذا أن لغـة الخطبـاء واللافتات في المظاهرات والتجمعات تحولـت إلى البلبينيـة؛ وذلـك لأن معارضـة السياسات الأمريكية وحكومة ماركوس غدت مقرونة برفض استعمال الإنجليزية."[٢٩]

ثم جدَّت ظروف الاستثمارات الأجنبية في الفلبين، وكثرت الشركات الأجنبيـة القادمة إلى الفلبين، رغبة في استخدام الأيدي العاملة الرخيصة. وفي ضوء ذلك كثـر الطلب على "إنجليزية محدودة لأغراض مخصوصة،" وهي تمثل مسـتوى لغويـاً مـن الإنجليزية البسيطة التي تؤهل صاحبها للعمل في المصانع والمهن قليلة الأجـر، وهـي إنجليزية تضمن لصاحبها "التجمد الوظيفي والاقتصادي". وهكذا فإنه "لم يكن هنـاك مفر من أن تغدو الإنجليزية -في ظل حكم ماركوس، وفي إطار نظام تعليمـي كُيِّـف لإنتاج أفضل طلبته باللغة الإنجليزية- مقياساً مهماً في العمل، وكذا في الوصـول إلى المؤسسات الرئيسية المسيطرة على الاقتصاد الفلبيني وعلى الحياة السياسية."[٣٠]

وكان الشعب يؤمِّل كثيراً بقدوم أكينو، ولكنها، وهي القادمة من طبقة فاحشـة الثراء والسلطة، ظلت مساندة للإنجليزية وهيمنتها في الإدارة والتعليم. وأظهر النظـام التعليمي فرقاً هائلاً بين الجامعات الحكومية ذات التعليم الثنائي، والجامعات الخاصـة فاحشة الثراء، وانعكست آثار هذه الفروق في مخرجات التعليم، ومن ثَمَّ في تحصـيل فرص العمل والترقي. وأمام الضغوط المتعددة كان ثمة ضرورة لاستصدار تشـريعات لغوية جديدة تسهم في تعديل السياسات اللغوية! ورغم أن الدستور الجديد (١٩٨٦-١٩٨٧) نص على أن تكون الإنجليزية والبلبينية لغتين رسميتين، إلا أنه كـان يضـمر ضمان هيمنة الإنجليزية، وبذلك فشل الدستور في إقرار الحقوق اللغوية.

ثم أصدرت حكومة أكينو مرسومين وزاريين عام ١٩٨٧م يضبطان استعمال اللغة في التعليم، وهما المرسومان اللذان عرفا بـِ "سياسة ١٩٨٧م الخاصة بالتعليم المزدوج". ورغم إقرارهما للتعليم الثنائي، إلا أنهما أضمرا عجز اللغات الملحية ومنها (البلبينو) عن

[٢٩] المرجع السابق، ص١٧٨.
[٣٠] المرجع السابق، ص١٨٤.

مواكبة الأعمال والاقتصاد العالمي. وهكذا فإن "الدستور الجديد، والسياسة التعليمية الراهنة، يضمنان للإنجليزية الاحتفاظ بدورها السائد. أضف إلى هذا أن أعضاء حكومة أكينو المتنفذين في عالم الأعمال والصناعة والإعلام مدينون للإنجليزية بقسط وافر من نجاحهم، مِنْ ثَمَّ فليس هناك ما يدعو إلى توقع نزول الإنجليزية عن عرشها في الحياة الفلبينية."[٣١] وخلاصة الأمر أنَّ من يمتلك الإنجليزية هو وحده القادر على المشاركة في أجهزة الدولة صانعة القرار!

وجاء الفصل السابع بعنوان: التعليم والسياسة اللغوية.

ويتناول هذا الفصل صورة أخرى مغايرة من السياسات اللغوية؛ فقد عرضت الفصول السابقة نموذجاً نمطياً للسياسات اللغوية الداعمة لهيمنة الإنجليزية، وتدعيم مترلتها في تحصيل العمل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية على حساب اللغة المحلية. أما هذا الفصل فيقدم وجهاً آخر للسياسة اللغوية التي حاولت الموازنة بين اللغة السائدة واللغات الأخرى، بإقرار تشريعات رسمية تعترف بالحقوق اللغوية للغات غير السائدة، ويتخذ مثاله من أستراليا ويوغسلافيا (السابقة). أما حالة الفصل فتتمثل في "شارون هندريك" و"يانيز أورشنيك" مديري مدرستين يسعيان إلى تقليص اللامساواة وتدعيم الحقوق اللغوية في مدرستيهما. وتميزت مناقشات الحقوق اللغوية في أستراليا بوجهتي نظر متساندتين؛ تؤمن الأولى إيماناً عميقاً بأن تعلّم اللغة السائدة يؤدي دوراً رئيسياً في إدماج المهاجرين والأقليات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وترى الثانية التعليم باللغة الأم مفيداً لتحقيق الاندماج.

ويتخذ المؤلف من "إعلان ريسيف١٩٨٧" مثالاً إعلامياً؛ فقد أصدرت الجمعية الدولية لتنمية التواصل بين الثقافات في عام١٩٨٧ تصريحاً يؤكد على حق الأفراد والمجموعات اللغوية في المحافظة على هويتها من خلال التعلم والاستعمال.

---

[٣١] المرجع السابق، ص١٩٤.

وانتهى التصريح إلى التوصية "بأن تتخذ الأمم المتحدة ما يلزم لإقرار وتنفيذ إعلان عالمي للحقوق اللغوية* يتطلب صياغة جديدة للسياسات اللغوية الوطنية والجهوية والدولية."[٣٢]

ثم يشرع في استعراض الأوضاع اللغوية في أستراليا؛ فقد كان ثمة تفضيل كبير للمهاجرين المتقنين للإنجليزية، ثم تزايدت موجات الهجرة من غير الناطقين بها، ما أدى إلى صعوبات في اندماج هؤلاء، لذلك سعت الحكومة إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الاندماج وإضعاف اللامساواة اللغوية، وكان أول هذه التدابير "تقرير كالبالي ١٩٧٨". وكانت الغاية الرئيسية من التقرير تأكيد انتقال أستراليا إلى سياسة التعدد الثقافي. وقد رأى التقرير أن الاختلافات اللغوية بين الأستراليين والمهاجرين تكمن في تفاوتِ إتقان الإنجليزية، واجداً التعليم هو الدواء المناسب لحل هذه المشكلة، ومركزاً على العناية باللغات الأصلية ولغات المهاجرين ودعمها. وانتهى النقاش حول مضمون التقرير إلى "السياسة اللغوية الوطنية عام١٩٨٤".

وقد تضمن التقرير ضرورة احتفاظ الإنجليزية برسميتها وكونها اللغة الأولى، ودعم ثانوي للحفاظ على اللغات الأخرى، وتطويرها، ودعم جهود تعليمها حكوميًا. وهكذا ظلت فكرة اقتران الإنجليزية بتحصيل شغل مناسب حقيقة ثابتة حتى في سياسات إقرار الحقوق اللغوية. ثم تبع ذلك "تقرير لو بيانكو ١٩٨٧"، ولعل أهم ما جاء فيه أن الإنجليزية لم تكن اللغة الأصلية للبلاد، وإنما استمدت هيمنتها من المستوطنين الجدد، ولذلك فإن التعددية اللغوية والثقافية جزء من هوية أستراليا. وانتهى (بيانكو) إلى اقتراح "إقرار سياسة غايتها تحقيق هدفين اجتماعيين كبيرين هما: شمولية تعليم اللغة الإنجليزية، والعدالة الاجتماعية لمن لا يتكلمونها. ووسيلة تحقيق الهدف

* وقد حدث هذا؛ فقد أصدرت الأمم المتحدة "**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللغوية**" في برشلونة عام ١٩٩٢. تفاصيل الإعلان على http://www.unhchr.ch/html/menu3/b/d_minori.htm

[٣٢] طوليفصون، **السياسة اللغوية**، مرجع سابق، ص٢٠٣.

الأول هي الإنجليزية لغةً ثانية. أما الهدف الثاني فيتحقق بطريقتين: مباشرة، وذلك من خلال تعليم الأطفال بلغتهم الأصلية، وبجهد خاص تبذله الحكومة لتوفير المعلومات والخدمات لمن لا يتكلمون الإنجليزية، وغير مباشرة من خلال تقوية التسامح، وفهم التعدد الثقافي الذي يفترض أنه سينتج عن مضاعفة الاتصال بين الثقافات، ومن خلال شمولية تعلم اللغة."[٣٣]

ويرى تقرير (بيانكو) أن التعليم يمكن أن يسهم في حل مشكلات اللامساوة نوعاً ما، وإن كان المؤلف ينقد نظرية "الاحتكاك الثقافي" من حيث إنها تفترض أن المشكلة تكمن في المهاجرين لا في السياسة التعليمية أو اللغوية. وهو يؤكد مبدأ "الاستغلال الاقتصادي" في استراليا؛ ومفاده استغلال المُشَغِّلين لجهل المهاجرين بالإنجليزية لتشغيلهم بأجور متدنية جداً. وهكذا يظل متكلمو الإنجليزية الأستراليون هم الأقوى سياسياً، "وبهذه الطريقة تعد اللغة ضرباً من السلطة المقنَّعة التي تمارسها الدولة على القوة العاملة."[٣٤]

ثم ينتقل بعد ذلك لاستعراض الأوضاع اللغوية المعقدة في يوغسلافيا السابقة، التي سارت خطوات في طريق إقرار الحقوق اللغوية لمختلف الأقليات تخفيفاً من اللامساواة اللغوية. ويركز المؤلف على دور (سلوبودان ميلوزوفيتش) في توتر الأوضاع في الجمهوريات اليوغسلافية، وتوجهاته الرامية إلى انتقاص حقوق الأقليات؛ لا سيما اللغوية؛ إذ أثبت قدرته، بعد اعتلاء السلطة، على صناعة القرار الفيدرالي، وذلك من خلال إلغاء الحقوق اللغوية الأساسية في سلوفينيا.[٣٥]

ويخلص طوليفصون إلى القول "إن حركة التصريح بالحقوق اللغوية تعتبر تقدماً مهماً في الجهد الرامي إلى تقليص آثار اللامساواة اللغوية. وقد أثرت هذه أيما تأثير في

---

[٣٣] المرجع السابق، ص٢١٢.
[٣٤] المرجع السابق، ص٢١٦.
[٣٥] المرجع السابق، ص٢٣٠.

البرامج التعليمية، على أن الأحداث الجارية في يوغسلافيا بينت أن الحقوق اللغوية لا يمكن حمايتها إلا من خلال الممارسة الفعلية للسلطة."[٣٦]

ويقدّم الفصل الثامن: خلاصة... السياسة اللغوية والديمقراطية.

ويمثل هذا الفصل أهم مستخلصات الكتاب، بالتركيز على قضايا السياسات اللغوية والديمقراطية والتعددية؛ ومنتهى القول في ذلك: إن السياسات اللغوية الحاضرة، ونظرية التخطيط اللغوي التي تدعمها، وتؤسس لها، تتعارض والنظم الديمقراطية، من حيث إنها تعمق اللامساواة اللغوية والاقتصادية والاجتماعية. وبيان هذا التناقض في:

– أن ثمة نخبة مهيمنة تعتمد على كفايتها باللغة الإنجليزية لضمان مصالحها الاقتصادية والاجتماعية واللغوية؛ من ثَمَّ تُحْكِمُ، باللغة، هيمنتها وسيطرتها على السلطة والقرار. وتلجأ هذه النخبة إلى حلول ظاهرها السعي لتحقيق المساواة، وطريقهم إلى هذه المساواة هو تبني اللغة الإنجليزية خياراً وحيداً للمساواة، والتعليم هو الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك. ومن هنا فإن هذه النخبة غالباً ما تنظر إلى اللغات المقصاة، وحتى اللغة الأم لمعظم الشعب، على أنها تهديد للمجتمع، ولمصالحهم.

– ومن أهم وجوه التناقض بين الديمقراطية والسياسات اللغوية، ارتباط التواصل في أماكن العمل المختلفة بلغة صاحب العمل المسيطر والمهيمن. وإذا كان يبدو للوهلة الأولى أن هذا وضع طبيعي فإنه أمر فيه مفارقة كبيرة؛ فكثير من الرؤى تنظر للعمل على أنه غريزة وجزء من كينونة الإنسان، فإذا كان هذا العامل في شطر كبير من حياته يفارق كينونته ويغترب عنها، وثمة من يشجعه على ذلك، فإن السياسات اللغوية التي تنكر على هذا العامل استعمال لغته في العمل ليست طبيعية ولا إنسانية؛ إذ هي ضد الثقافة.[٣٧]

---

[٣٦] المرجع السابق، ص٢٣٥.

[٣٧] المرجع السابق، ص٢٤١.

– أن السياسات اللغوية وسيلة للضبط والتحكم في المجتمع وخياراته؛ ففي الوقت الذي ترى الكلاسيكية الجديدة أن دور التخطيط اللغوي يكمن في تسهيل التدرج الطبيعي نحو حقوق واسعة للمواطنين، وتسهيل اكتسابهم اللغات السائدة تحقيقاً لذلك؛ فإن هذا الإجراء ينطوي على إجراءات تَتحَكُّم في حياة هؤلاء الناس ومصائرهم، إما بتمليكهم اللغة أو حرمانهم، بطريقة منظمة ومستورة، منها.

– أن انعدام البنى الديمقراطية نظرياً وعملياً سبب مهم وأساسي في استعمال اللغة وسيلةً لتأكيد اللامساواة والهيمنة. ولما كانت الديمقراطية تعني التعدد واحترام حريات الأفراد، فإن الالتزام بالديمقراطية، هنا، يعني أن استعمال "لغة الأم" في العمل والمدرسة حق أصيل من حقوق الإنسان. "والخلاصة الأهم المستنتجة من تحليل سياسة اللغة هذا، في مختلف البلدان عبر العالم، أن الالتزام بالديمقراطية يتطلب الالتزام بالنضال في سبيل إقرار الحقوق."[٣٨]

[٣٨] المرجع السابق، ص٢٤٥.